الفصل الرابع

الشرطة والشعب والدولة

الفصل الرابع
الشرطة والشعب والدولة

جهاز الشرطة

تتعرض المجتمعات الإنسانية للعديد من التغيرات والتطورات التى قد تشمل كافة نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وهذه التغيرات تفرض نفسها على قيم الأفراد والمجتمعات الواعية ولا تترك هذا التغيير لعامل الصدفة، بل تحاول عمداً نقل ما تدين به من قيم جديدة إلى أبنائها حتى تتفق هذه القيم مع الصورة المستقبلية لهذا المجتمع فالمجتمع يقوم بدور الضبط الاجتماعى لقيم وسلوكيات أفراده فلا يمكن أن يقوم لمجتمع ما قائمة دون أن يعتمد على مجموعة من المبادئ والمثل الأخلاقية مهما أحرز هذا المجتمع من تقدم علمى لأن العلم نفسه لا يقوم إلا على دعامة من الأخلاق.

ويعد جهاز الشرطة أحد أهم الأجهزة التى يستخدمها المجتمع فى القيام بعملية الضبط الاجتماعى لسلوكيات أفراده فهو أداة الدولة والتجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع فى حفظ وصون الأمن، وإقرار النظام، وتنفيذ القوانين التى تسنها السلطة التشريعية في هذه المجتمعات لصالح الجماعة، وفي سبيل قيام الشرطة بالمهام المسندة إليها فهي مطالبة بالتصدى للعديد من التحديات الأمنية التى تواجه المجتمع وتهدر أمنه واستقراره فى الداخل وهذا يتطلب نوعاً من الحزم والحسم فى كثير من مواقف العمل الشرطى بما يتضمنه من فرض قيود والتزامات يجب على الجمهور احترامها وقد يتسبب ذلك فى نوع من أنواع الضيق للأفراد ويتسبب فى

توتر العلاقة بينهم وبين الشرطة.

وفي جمهورية مصر العربية لم تكن العلاقة بين الشرطة والشعب هادئة طوال الوقت بل كانت فى توتر دائم على مدار سنوات طوال ولكن أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ زادت من حدة التوتر حيث تسببت المواجهات العنيفة بين الشعب الثائر والشرطة التي واكبت هذه الأحداث إلي وصول الاحتقان لدى الشعب إلي ذروته؛ فقد وضع النظام الحاكم الشرطة كدرع قوي يصد الشعب ويمنعه من إسقاط النظام، وزاد من هذا الاحتقان سقوط المئات من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين، كما سقط عشرات من رجال الشرطة أمام غضب الجماهير، وزاد الأمر سوءاً باختفاء رجال الشرطة من الشوارع وعدم قيامهم بدورهم الأهم وهو حفظ الأمن في المجتمع.

وقد كان نتاج هذا الاحتقان رفض بعض المواطنين لدور الشرطة، الأمر الذي دفع بعض ضباط الشرطة إلى الاحجام عن أداء عملهم خصوصاً مع تسرب الخوف إليهم من المحاسبة على أفعال لم يرتكبوها، حتى أصبح الأمن والأمان مفقودين فى الشارع، فالكل أصبح يتهم هذا الجهاز باتباع سياسة العنف وعدم احترام حقوق الإنسان، ونحن لا نتفق مع هذا الاتهام، فلكل جهاز قيمه وضوابط العمل فيه، ولا يمكن في هذه الحالة التعميم حيث يدخل فيها إلى حد كبير الثقافة الشخصية وطبيعة الشخص نفسه، فليس معني قيام بعض الضباط ببعض السلوكيات العنيفة والمخالفة لمبدأ احترام حقوق الانسان أن يكون ذلك معبراً عن سياسة الوزارة أو أن الوزارة قائمة علي هذا النهج، بل هو معبر فحسب عن سلوك ذلك الشخص لا الجهاز الذي يعمل به، فمن قال أن ضباط الجوازات أو الأحوال المدنية أو تصاريح العمل لديهم مثل هذه التجاوزات وهي قطاعات تتعامل أيضا مع قطاع عريض من الجماهير.

ومن هذا المنطلق وهو أن التجاوزات فردية وليست سياسة جهاز نستطيع أن نقول أن بعض ضباط الشرطة وقعوا في خطأ كبير فقبل الثورة كانت تحدث

تجاوزات من بعض الضباط بشكل سافر ضد المواطنين، وفي الوقت الراهن اتخذ بعض الضباط موقفاً سلبياً تجاه التجاوزات التي تحدث من بعض المواطنين تجاههم، وهذا هو الخطأ فالتجاوز كان منهم قبل الثورة والتهاون كان منهم بعد الثورة والمفروض علي الضباط بشكل عام وفي أي وقت أن يقوموا بتطبيق القانون ضد هذا التجاوز أو ذلك التهاون.

ونستطيع من خلال ما تقدم أن نصل إلي نتيجة في غاية الأهمية وهي أنه لابد من أن نفرق بين حالتين؛ الحالة الأولي وهي التي قام فيها بعض الضباط بضرب المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير والميادين الأخري، والحالة الثانية وهي التي قام فيها الضباط بالدفاع عن أقسام الشرطة ضد البلطجية الذين هاجموها، ففي الحالة الأولي يعد الضابط مسئولاً مسئولية كاملة عن تصرفاته ولابد من تقديمه للمحاكمة، أما في الثانية فالضابط استخدم حقه في الدفاع الشرعي عن ممتلكات الدولة ولا تقع عليه أية مسئولية بل المسئولية تقع علي الضابط الذي تخلي عن واجبه وترك المجال لهؤلاء البلطجية لدخول أقسام الشرطة وتهريب المساجين والاستيلاء علي الأسلحة، وهذه تفرقة هامة لابد أن نعيها جيداً كمجتمع يريد أن ينهض بدولته إلي الأمام حتي لا يحدث خلط للأوراق.

وهناك ضرورة ملحة الآن لعودة هذا الجهاز بشكل فعال لعودة هيبة الدولة كما كانت وإن كان الكل يتمني العودة بشكل مختلف، العودة من خلال تطبيق القانون من غير تجاوز أو تهاون، مع الوضع في الاعتبار حقيقة هامة وهي أن العلاقة بين الشرطة والشعب من أدق وأعقد العلاقات فى المجتمع لما لها من أبعاد متعددة وعوامل كثيرة أثرت فيها تارة بالإيجاب وتارة بالسلب، خاصة مع أحداث ٢٥ يناير التى كان لها أبلغ الأثر على هذه العلاقة، وهو الأمر الذي جعلنا الآن نبحث عن طريق للخروج من هذه الأزمة التى لابد من أن نضع لها الحلول المناسبة للوصول بهذه العلاقة ومن ثم المجتمع إلى بر الأمان.

ونبين الأسباب التى أدت إلى تدهور هذه العلاقة حتى وصلت إلى أدنى مراحلها من خلال بيان تأثير الانحرافات السلوكية من بعض أفراد الشرطة وكذا تأثير وسائل الإعلام على تدهور هذه العلاقة، وذلك على النحو التالى :

الانحرافات السلوكية لرجل الشرطة وأثرها على العلاقة بين الشرطة والشعب فلا شك أن التصرفات الصادرة من رجل الشرطة سواء أكانت إيجابية أو سلبية لها تأثير كبير على العلاقة ما بين الشرطة والشعب، فانحراف الضابط فى سلوكه من شأنه أن يؤثر سلبياً على هذه العلاقة والعكس صحيح.

والمقصود بالانحراف السلوكى : يستعمل هذا الاصطلاح فى توضيح السلوك الذى لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوك أفراده فالسلوك المنحرف هو الذى يجلب السخط الاجتماعى من لدن أفراد المجتمع لتحديه للعرف والتقاليد الاجتماعية.

وتظهر الانحرافات السلوكية فى جهاز الشرطة بشكل عام ليس فى مصر فقط بل أنها تمثل ظاهرة عالمية، فالشرطة هى جهاز مفوض لخدمة المتجمع يمنحه المجتمع سلطة لا يمنحها لغيره من الأجهزة، فيستطيع رجل الشرطة وفقاً للسلطة المخولة له بحكم القانون أن يوقف، وأن يحتجز، وأن يقبض على المواطنين العاديين لأسباب يستلزمها القانون، لكن المشكلة هنا هى أن بعض من رجال الشرطة قد يسيئون استخدام هذه السلطة المخولة لهم، وقد يستخدم بعضهم القوة المفرطة أثناء أدائه لدوره أو اضطلاعه بمسئوليته، أو يخطئ أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وهذا من شأنه أن يشكل عائقاً قوياً فى العلاقات الجيدة بين الشرطة والشعب .

ويرى البعض أن الانحرافات فى المجال الشرطى يرتبط بالنظام السياسى، حيث أن دراسة الانحرافات الشرطية لا يمكن أن تنفصل عن السياق السياسى، ذلك لأن انحرافات الشرطة جزء متكامل من التفاعل بين الصفوة الحاكمة والجماهير، ولهذا

يرى بعض الخبراء أن مشكلة جهاز الشرطة الرئيسة تكمن فى أن رجاله لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مهنيون بعد أن تم تسيسهم بدرجة كبيرة، وأصبحوا أداة فى يد النظام السياسى والقادة السياسيين الذين يتحكمون فى تعيينهم في المناصب العليا وفي تنقلاتهم ومكأفاتهم وجزاءاتهم لحماية النظام أساساً وقد يأتى بالتأكيد على حساب المصالح العامة،وهذا من شأنه أن يزيد من الانحرافات الصادرة منهم .

وتتنوع انحرافات رجل الشرطة ما بين انحرافات تتعلق بسوء استغلال سلطته، وانحرافات مسلكية نعرض لهما علي النحو التالي:

أ- سوء استغلال رجل الشرطة لسلطته:حيث يعد سوء معاملة رجل الشرطة للجمهور من أولي مظاهر استغلاله السئ لسلطته، ويعد هذا العامل من أهم العوامل التى تساهم فى زيادة الفجوة بين الجهاز الأمنى والمواطن، فالشرطة جهاز يتعامل مع كافة المواطنين، باختلاف ثقافاتهم وأخلاقياتهم، ولابد أن يؤدى جهاز الشرطة رسالته وفق أحكام القانون، وإلا انقلبت الشرطة إلى أداة بطش ونصل فى النهاية إلى أن نصبح فى دولة بوليسية، وهذا ما حدث قبل أحداث ٢٥ يناير، فكان هناك خروج عن القانون من قبل بعض الضباط فى تعاملهم مع الجمهور ناتج عن سوء استغلال للسلطة المنوطة لرجل الشرطة، فكان البطش هو السمة السائدة لبعض ضباط الشرطة فى تعاملهم مع المواطنين وتجلي ذلك فى مجال البحث الجنائى وجهاز أمن الدولة، الأمر الذى ترتب عليه تولد شعور دائم بالكراهية من المواطنين تجاه جهاز الشرطة بأكمله فهذه الفئة من الضباط التى أخترقت القانون أساءت للجهاز بأكمله،رغم أنها ليست سياسة عامة للجهاز، بل هي تصرفات شخصية من بعض الضباط كما ذكرنا من قبل.

ويتجلي سوء استغلال رجل الشرطة لسلطته في ارتكابه لجرائم التعذيب وجرائم استعمال القسوة والقبض على المواطنين وحبسهم دون وجه حق فضلاً عن انتهاك حرمة المنازل فى غير الأحوال المبينة فى القانون ودون مراعاة القواعد المقررة

فيه وهذا كله أدى إلى إيذاء الشعور العام وأثر بشكل سلبى على العلاقة بين الشرطة والشعب .

وتتمثل خطورة هذا العامل فى أثره المنصرف وبطريقة غير مقصودة إلى أفراد من الجمهور الغير موجه إليهم تلك المعاملة السيئة سواء من اتصل منهم بأسباب المعاملة أم لم يتصل بها. وحقيقة الأمر أن عملية سوء المعاملة غالباً ما تكون مقصودة من بعض الكوادر الأمنية حيث ترجع فى معظمها إلى العديد من العوامل الضاغطة التى تساهم فى وصم تلك المعاملة بقدر من السوء كأثر مباشر.

غير أن الأثر السلبى لأى تجاوزات فى المعاملة من قبل أى من الكوادر الشرطية غالباً ما يصعب إزالة آثارها لمدة طويلة حتى ولو كان هناك بعض الآثار الإيجابية من قبل العمل الشرطى، ويرجع ذلك في حقيقتة إلى الشعور بالمرارة داخل النفس البشرية والناتجة عن سوء المعاملة وما يترتب عليه من تعاطف فطرى وتلقائى من قبل الآخرين تجاه الواقعة السيئة وشخص المتضرر منها ونعطى مثالين لواقعتين مختلفتين تدل على انحراف رجل الشرطة بسلوكه.

أولهما: واقعة مركز سنورى بمديرية أمن الفيوم وتتلخص في أنه عقب الإفراج عن أحد المواطنين فى حكم قضائى وقيام رئيس وحدة مباحث المركز بأمر بعض المخبرين السريين باصطحاب ذلك الشخص فى زى النساء مع وضع الميكياج والطواف به فى أرجاء دائرة المركز، الأمر الذى آثار بعض الأهالى والتجمع أمام ديوان المركز وقيامهم بقصفه بالحجارة وإحداث تلفيات بالمبنى، وقاموا بإحراق بعض سيارات الشرطة ثم التعدى على قوات الأمن وأحدثوا إصابات بعدد ٢٥ مجند، كما أصيب ثلاثة من قوات ضباط الأمن، وسببت هذه الواقعة إخلالاً بالأمن لفترة طويلة بهذه المنطقة.

وثانيهما: واقعة التعذيب المشهورة التي قام فيها أحد الضباط بتعذيب المواطن عماد الكبير وذلك بإيداع عصا في مؤخرته بشكل استفز الكثير من المواطنين،

خاصة أنه تم تصوير هذا المشهد وتداولة علي الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي.

وهناك العديد من الوقائع التي بلاشك تسئ إلي جهاز الشرطة، وتزيد العلاقة سوءا بينه وبين الشعب، ويجب محاسبة مرتكبيها بأشد العقاب لأنها تلصق بجهاز الشرطة ككل التهم رغم أنها ليست معبره عن سياسته التي تهدف إلي حسن التعامل مع الجمهور حتي المتهمين منهم بارتكاب جرائم.

ب- الانحراف المسلكى لرجل الشرطة :

ورد النص على هذا النوع من الانحراف فى قانون هيئة الشرطة فى المادة ٤٧ منه التى تنص على كل ضابط يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة من وزير الداخلية أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفة أو يسلك سلوكاً أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً ويتبين من هذا النص أنه لم يحدد الانحرافات السلوكية بشكل دقيق بل جاءت بشكل فضفاض، ولكن مع ذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : مخالفة القوانين والقرارات والتعليمات والأوامر ويشمل هذا النوع كل فعل أو امتناع يأتيه الضابط مخالفاً بذلك قاعدة قانونية سواء تمثلت فى نص قانونى أو قرار إدارى أو لائحى ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات عدم إطاعة أوامر الرؤساء، وعدم الإبلاغ عن المرض فى المواعيد المقررة، وعدم تنفيذ التعليمات المالية والأدبية ...إلخ.

النوع الثانى : الخروج على مقتضى الواجب فى أعمال الوظيفة ويشمل هذا النوع كل فعل أو امتناع يأتيه الضابط ويتنافى مع ما تقتضيه الواجبات فى أعمال الوظيفة ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات عدم توخى الدقة والأمانة فى العمل، وعدم أداء العمل المنوط به بنفسه، والغياب من الخدمة، والإهمال فى أداء واجبات الوظيفة، والاحتفاظ بأصل أى ورقة رسمية أو ينزع الأصل من الملفات، ومزاولة الأعمال التجارية والدخول فى المزادات ....إلخ.

النوع الثالث : السلوك المعيب الذى من شأنه الإخلال بكراسة الوظيفة ويشمل هذا النوع كل فعل أو تصرف يصدر من الضابط وينطوى على سوء السلوك الشديد أو يحط من كرامة الوظيفة ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات التواجد فى حالة سكر أو تحت تأثير مادة مخدرة، وإنشاء صداقات مع السيدات المتزوجات، والحصول على منقول أو عقار دون سداد قيمته، ومصادقة الأشقياء والخطرين أو من هم دون المستوى أو التزاور معهم، ويدخل فى هذا النوع أيضاً ارتكاب الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار كالرشوة والسرقة وجرائم الآداب والمخدرات.

ونري أن هذه الأخطاء المسلكية من شأنها أن تفقد ثقة المواطن فى رجل الشرطة، ومن ثم تسوء العلاقة فيما بينهما.

ونخلص من جماع ما سبق أن الشرطة وهى الجهة التى يناط بها تنفيذ القانون لابد أن تلتزم بهذا القانون فى تعاملاتها، فالشرطة مسئولة عن منع ارتكاب الجريمة وتتبع مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة على نحو يشيع الأمن والأمان فى المجتمع، وهى فى اضطلاعها بمسئولياتها قد تخرج تصرفات بعض أفرادها عن المسار القانونى المحدد له سواء تحت ضغط نفسى أو بناء على تصرف شخصى، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى استفزاز الجماهير، وقد يصل إلى حد التعدى المتبادل بينهما، ومما لا شك فيه أن فى ذلك تقليل من هيبة هذا الجهاز الذى يمثل هيبة الدولة لذا يجب على رجل الشرطة الالتزام بتنفيذ القانون وفى ذات الوقت يحترم الحقوق والحريات العامة للمواطنين، فلا يمكن أن يشعر المواطن بالأمن فى ظل رجل شرطة لا يحترم القانون، ويحب على رجل الشرطة كذلك التزام الحيدة فى التعامل مع المواطنين وتحقيق المساواة بينهم، ويجب أن يكون حريصاً فى كل تصرفاته وكذا معاملاته مع كافة الطوائف من المواطنين حتى أولئك الذين شائت أقدارهم أن يخرجوا عن القانون ويجرموا فى حق المجتمع الذى يعيشون فيه، فواجبه الأول بعد ضبطهم أن يراعى كافة معايير العدالة فى معاملتهم، وليتذكر دائماً أنه ليس بينه وبين هؤلاء الخارجين عن القانون أى خلافات شخصية وأنهم لم يقفوا أمامه إلا لكونهم لم يحترموا القانون، فيجب أن

يكون أساس معاملته لهم مستمداً منه القانون ذاته.

إن أسلوب رجل الشرطة فى كافة إداراتها (مرور – تصاريح عمل – أمن عام – بحث جنائى – جوازات – كهرباء .....إلخ) عند تنفيذ القانون يتعامل مع قطاع عريض من الجماهير، وهذا الأسلوب في التعامل هو الذى يعطى الانطباع لدى هؤلاء الجماهير عن مسلك رجل الشرطة، مما يؤثر وبلا أدنى شك على العلاقة بين الشرطة والشعب إيجاباً وسلباً، فيجب على رجل الشرطة أن يجعل من كل من تصرفاته ومظهره باعثاً على احترام الجمهور له، فرجل الشرطة الذى لا يهتم بمظهره أو الذى لا يحسن تصريف أمور نفسه أو الذى لا يرى مستواه الثقافى إلى المستوى اللائق به كرجل شرطة يؤدى عمله مع جمهور متباين فى درجات الثقافة لا شك أنه لا يحظى بتقدير واحترام الجمهور له.

تأثير وسائل الإعلام على العلاقة بين الشرطة والشعب

يوجد الإعلام منذ أن وجد الإنسان، وظهرت أهميته مع بدء تكوين القبائل والجماعات، وقد تعارفت المجتمعات القديمة على وسائل إعلام معينة، يمكن من خلالها نقل رسالة من الحكام إلى المحكومين أو الإبلاغ عن حالة معينة من الطبول للإعلان عن الحرب،وكذلك استخدام المنادى لإبلاغ الشعب بأى مرسوم أو قرار صادر من الحكام وذلك بالمرور فى الأسواق والميادين، وكذلك للإبلاغ عن المفقودين والأحكام الصادرة ضد بعض المجرمين وأنواع العقوبات التى نفذت عليهم، وما اقترفوه من جرائم.

وقد حدثت طفرة هائلة فى الوقت الراهن فى وسائل الإعلام فأصبح إلى جانب الإعلام المرئى والمقروء المسموع يوجد الإعلام الإليكترونى والتفاعلى والإعلام الجديد والبديل، فضلاً عن إعلام النت بما يشتمل عليه من شبكات التواصل الاجتماعى الذى كان بالغ الأثر فى أحداث ٢٥ يناير الماضية.

ولا شك فى أن الإعلام بوسائله المختلفة من أهم وأضخم المؤثرات الفكرية على المجتمع بأثره، بما له من تأثير نفسى فى شخصيته الإنسان الذى ينصب على

أفكاره وعاداته وقيمه وسلوكه وكافة تصرفاته الأخرى مما ينعكس فى الأساس على علاقته بجهاز الأمن.

ولا مراء فى أن تأثير وسائل الإعلام على علاقة الشرطة بالجماهير قد يكون إيجابياً أو سلبياً وهذا كله ينعكس بلا شك على المجتمع، فوسائل الإعلام لها الدور الأكبر فى التأثير على الرأى العام تجاه قضية ما مثارة فى المجتمع، حيث أن هذه الوسائل تعمل متضافرة وفى اتساق وتكامل على تكوين رأى عام فى مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع والمشاكل التى تطرح نفسها على الأذهان والتى تتعلق بمختلف النواحى السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية .

١- التأثير السلبي لوسائل الإعلام :

يتمثل التأثير السلبى لوسائل الإعلام على علاقة الشرطة بالجمهور فى عرض صورة رجل الشرطة بشكل سلبى سواء أكان من خلال البرامج التليفزيونية أو الأفلام السينمائية أو التمثيلات الإذاعية أو التليفزيونية أو المسرحيات أو عرض المقالات أو طرح قضايا فى الصحف لرجل الشرطة بصورة تحط من قدرة فى المجتمع .

ونرى أن بعض وسائل الإعلام دأبت فى الفترة الأخيرة – إنحيازاً منها للمتظاهرين فى أحداث ٢٥ يناير – على إظهار الشرطة بشكل سئ، من خلال التركيز على أخطاء بعض الضباط، كما أنها تظهر الضابط على أنه متجنى على المتهم، وأنه يستخدم أساليب غير شريفة وغير قانونية فى أداء عمله، فيظهر كما لو كان يستخدم أسلوب البطش دائماً بشكل يهدد حرية المواطنين وينتهك حرماتهم دون داع من قانون أو ضمير.

ففى أحداث ٢٥ يناير دأبت وسائل الإعلام على الحديث دائماً على أن ضابط الشرطة يصوبون أسلحتهم تجاه المتظاهرين السلميين فيقتلوهم، ولم تفرق هذه الوسائل في عرضها للأحداث بين المتظاهر السلمى وبين المخرب الذى حاول اقتحام أقسام الشرطة أو وزارة الداخلية أو تعطيل المؤسسات العامة (كمجلس

الوزراء) من أداء عملهم من خلال الاعتصام فى الطرق والشوارع العامة المؤدية إليها ودائماً ما كانوا يظهرون هؤلاء بمظهر الشهداء، والذي يدعو للأسف مسايرة الحكومة والرأى العام لما تناقلته وسائل الإعلام في هذا الشأن، وهذا بلا شك خطأ كبير وخلطاً للمفاهيم، فالذى يستحق أن يطلق عليه شهيداً للثورة أو مصاباً هو الذى تظاهر واعتصم بشكل سلمى، لم يخرب ولم يدمر فى مؤسسات الدولة السيادية، أما من أطلق النيران وحرق أقسام الشرطة وخرب ودمر مؤسسات الدولة فهو ليس بشهيد، بل يجب علي ضابط الشرطة أن يتعامل معه بالقوة اللازمة لمنعة ولا مسئولية جنائية علي الضابط في هذا الشأن، وكان من الواجب علي وسائل الإعلام أن تبين هذه التفرقة حتي لا تظهر ضابط الشرطة بمظهر المعتدي علي المتظاهرين السلميين، ومن ثم تزيد من حدة الغضب الجماهيري ضده.

وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعى دوراً كبيراً فى توتر العلاقة بين الشرطة والجماهير من خلال تناقل العديد من الفيديوهات (بغض النظر عن مدى سلامتها من عدمه) التى تظهر رجل الشرطة بمظهر الرجل العنيف والدموى، فيثير الشخص الذى يشاهده وينقل مشاعره التى تكونت من خلال هذه المشاهدة إلى أصدقائه وهكذا حتى تكون رأى عام ضد ضباط الشرطة بالكامل، رغم أن جهاز الشرطة كأي جهاز به الصالح والطالح، وقامت بعض وسائل الإعلام المرئية ببث هذه الفيديوهات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعى على شاشتها فشاهدها قطاع عريض من الجماهير، مما أثر بشكل كبير على إسقاط الشرطة وضياع هيبتها

وللصحف أيضاً دوراً خطيراً بما تعرضه من مخالفات وجرائم يرتكبها فئة من ضابط الشرطة وليس الجهاز بأكمله، مما يؤدى إلى إعطاء إنطباع للجماهير بأن سياسة البطش والردع هى سياسة عامة لجهاز الشرطة وليست تصرفات شخصية، الأمر الذى يجعل المواطنين فى حالة استفزاز دائماً عند تعاملهم مع رجل الشرطة فى ظل انطباع سائد من خلال وسائل الإعلام بأن رجال الشرطيين

مجرمين ودائماً ما يقومون باستغلال وظائفهم.

ولا مراء فى أن معالجة شخصية رجل الشرطة على هذا النحو فى وسائل الإعلام المختلفة تترك أثراً مدمراً على العلاقة بين الشرطة والشعب، وتجعل الناس ينظرون إلى رجل الشرطة على أنه يبحث للمجرم عن جريمة بدلاً من أن يبذل الجهد فى البحث عن الفاعل الحقيقى لها .

وتساعد أيضاً كثيراً من الأعمال الفنية التى تقدمها وسائل الإعلام على خلق شعور معاد للشرطة وترسيخ الكراهية فى نفوس الجماهير تجاهها، وخير مثال على ذلك عرض أفلام العنف التى تبرز العنف ضد الشرطة، وأفلام الجريمة التى قد يظهر فيها المتهم وهو بطل الفيلم بأنه إنسان فيخلق شعوراً بالتعاطف تجاهه، وأخيراً أفلام التعذيب التى تظهر رجل الشرطة بمظهر الشخص المجرم الذى يعذب المتهمين لحملهم على الاعتراف بجريمة ما لم يرتكبها، فيسود انطباع لدى المشاهد أن هذا الأسلوب هو المتبع فى الحقيقة ليزيد من حدة التوتر بين الشرطة والشعب.

٢- التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام :

لوسائل الإعلام وجه آخر إيجابي على علاقة الشرطة بالشعب على نحو يجعل هذه العلاقة فى أحسن صورها، فوسائل الإعلام لها دور كبير فى شرح القوانين التى تصدر من السلطة التشريعية والهدف منها للجماهير حتى تقتنع بها وتساعد جهاز الشرطة علي تطبيقها، فهذا الجهاز يضطلع بتنفيذ القانون داخل المجتمع، والقانون بمجرد صدوره ونشره فى الجريدة الرسمية يفترض علم الكافة به، إلا أن الواقع شئ آخر، ففى مجتمع كالمجتمع المصرى الذى ترتفع به نسبة الأمية نجد أن غالبية الجماهير تجهل قسماً كبيراً من القوانين والتى تفرض على المواطنين الامتناع عن عمل معين أو القيام بعمل آخر،وعندما تبدأ أجهزة الأمن فى تطبيق هذه القوانين فإنها تصطدم بعقبة كبيرة وهى جهل المواطنين بها، وحينئذ ينظر المواطن إلى رجل الأمن على أنه مستبد، وهنا يأتى دور الإعلام فى إيضاح

وشرح هذه القوانين للمواطنين على نحو يجد معه رجل الشرطة سهولة عند قيامه بتنفيذها ولا يكون هناك ثمة ضيق للمواطن من جهاز الشرطة كذلك أيضاً ما تقوم به وسائل الإعلام من عرض برامج وتقارير عن أداء أجهزة الشرطة المختلفة وما تؤديه من خدمات إنسانية وتعقب للمجرمين من شأنه أن يكون له تأثيراً إيجابياً على علاقة الشرطة بالشعب.

وتؤدي مواقع التواصل الاجتماعى دوراً أيضاً فى تدعيم علاقة الشرطة بالشعب من خلال إنشاء موقع خاص بوزارة الداخلية تنشر فيه الحقائق بشكل حقيقى يستطيع أى شخص أن يرجع إليه إذا التبس عليه الأمر، وكذلك أيضاً ما ينشره هذا الموقع من أخبار عن الحملات التى تقوم بها أجهزة الشرطة لتعقب المجرمين وتقديمهم للمحاكمة من شأنه أن يعيد الصورة الجيدة لجهاز الشرطة. كما أن ما تتناوله وسائل الإعلام المرئى والمقروءة من بيان للدور الإنسان لرجل الشرطة وما يبذلونه من دور كبير فى مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين على نحو يؤدى إلى تساقط الكثير من الشهداء من أفراد هذا الجهاز، وكذا ما تتناوله هذه الوسائل من بيان الصورة الإيجابية لرجل الشرطة كمن ينجو من الموت وهو يحاول إنقاذ فتاة من الاغتصاب على أيدى بعض المجرمين، أو كمن يرفض رشوة، أو يستشهد في مطاردة لبلطجي، من شأن كل هذه الأمور أن تعيد الثقة بين المواطن ورجل الشرطة وتجعل أساس المعاملة بينهم يقوم على التعاون فى تنفيذ القانون.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً إيجابياً أيضاً فى تدعيم علاقة الشرطة بالشعب من خلال ما تنشره لتهيئة الجبهة الداخلية لتقليل إجراءات معنية تقوم بها أجهزة الشرطة ما كان يقبلها الجمهور فى الظروف العادية، وتخفف وسائل الإعلام من ردود الفعل من هذه القرارات وخاصة وسائل الإعلام المرئية لأنها تعرض الحقيقة الصوت والصورة، وتشرح وتقنع الرأى العام بالأسباب التى أدت إلى اتخاذ هذه القرارات والإجراءات.

وهناك بعض البرامج التى تعرضها وسائل الإعلام المرئية والتى تنتقل إلى موقع الحادث وتبين مدى بشاعة الجريمة المرتكبة وكيفية تعامل رجل الشرطة معها والإجراءات التى يتم اتخاذها لكشف غموض الحادث والقبض على الجناة، من شأن ذلك أن يدعم ثقة الجمهور فى جهاز الشرطة.

كما أن المقالات الصحفية التى تبين دور رجل الشرطة، وطبيعة جهاز الشرطة بشكل عام فى تحقيق الأمن والأمان للمواطن لها دور كبير فى التأثير على انطباع المواطن تجاه الشرطة، وكذلك فإن نشر خبر ما وتناقله عبر مواقع التواصل الاجتماعى مثل تبرع ضابط بدمه لإنقاذ مريض أو رفض ضابط لرشوة ١٥ مليون جنيه من أحد تجار الآثار، ونشر الأخبار المتعلقة بتضحيات قام بها رجال مباحث المخدرات واستشهدوا خلال محاربتهم الذين يبيعون السموم لأبنائنا، بالاضافة للأخبار المتعلقة بقيام ضباط الشرطة بمكافحة الارهاب واستشهاد العشرات منهم حتى أن بعض الدول طلبت من مصر أن تستفيد من تجربتها فى مكافحة الأرهاب، من شأن كل ذلك أن يزيد من قوة العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن.

الإعلام الأمنى ودوره فى دعم علاقة الشرطة بالشعب :

فرضت ثورة الإعلام الحديثة وقدرتها الهائلة فى الوصول إلى الجماهير بأساليب فنية مختلفة على المؤسسات والأجهزة المختلفة أن تستعين بها فى أدائها لمهامها، ومن هنا كان تضمين أجهزة الأمن لوسائل الإعلام فى مجالات عملها مطلب أساسى ومفهوم هام لنجاحها فى أداء مهامها المتمثلة فى إرساء دعائم الشرعية، ولعل هذا المفهوم هو السبب الحقيقى فى ميلاد أجهزة الإعلام الأمنى فى الدول المتقدمة. من هنا يبرز مفهوم الإعلام الأمنى باعتباره موضوعاً تختص به الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية لتحليل الأحداث وتناولها بالشرح والتعليق، بالإضافة إلى صياغة برامج حملات منظمة تقوم بها أجهزة مختصة لإبراز جهود ومسئوليات رجال الشرطة فى مواقعهم ليس فقط بصفتهم الأمنية ولكن بصفتهم الإنسانية كمواطنين مصريين مخلصين يؤدون مهامهم بكفاءة واقتدار مثل العامل

فى مصنعه والفلاح فى أرضه مع ما يتطلبه ذلك من تنسيق مع أجهزة الإعلام والقائمين عليها من قيادات صحفية وإذاعية ومعدى البرامج، وإقامة ندوات ومحاضرات ولقاءات مباشرة مع الوكالات العالمية والتواجد على مواقع التواصل الاجتماعى من خلال الجروبات العامة. الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق الوظيفة الأمنية بمفهومها الشامل من حيث كونها وظيفة اجتماعية تتوجه نحو خدمة الوطن والمواطن، ومن ثم ينعكس الأمر بالتأكيد على إيجابية العلاقة بين المواطن وجهاز الشرطة.

وتعود أهمية الإعلام الأمنى للأهداف المنوطة به فهو يهدف إلى خلق روح التعاون بين المواطن وأجهزة الأمن من خلال إعلام الجماهير بأهمية أجهزة الأمن فى حياتهم وضرب أمثلة لهم بالتضحيات التى قام بها رجالها فى سبيل تأدية الواجب نحو الوطن، كما أنه يهدف إلى توعية المواطنين بدور الأمن فى المجتمع وإزالة المعوقات التى وضعت بين الشرطة والشعب على نحو يصل إلى تدعيم أوصال العلاقة بينهما، ويهدف كذلك إلى تشكيل الرأى العام وتصحيح المفاهيم الخاطئة من خلال متابعة ما ينشر عن الأمن محلياً ودراسياً، وتوضيح الحقائق من خلال الوسائل التى تؤثر فى تكوين الرأى العام، والرد السريع على كل ما يقال أو ينشر مخالف للحقيقة بالإضافة إلى سرعة الجهاز الإعلامى فى نقل الخبر وتزويد المواطن بالمعلومة الصحيحة .

ونخلص من جماع ما سبق أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على دعم أو إحداث توتر في علاقة الشرطة بالشعب، لذا يجب على كافة وسائل الإعلام أن تعى الدور الملقى على علاقتها لدعم هذه العلاقة من خلال إظهار الجانب الإيجابى موازياً للجانب السلبى من غير التركيز على الجوانب السلبية فحسب، فالعمل الإعلامى يجب أن يكون موضوعياً يعتمد على المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة التى تدعمها الأرقام والإحصاءات، فيجب أن يقوم على الصدق والأمانة فى جمع البيانات من مصادرها الأصلية حتى لا تعرض أموراً خاطئة لم تحدث ومن شأنها التأثير على العلاقة بين الشرطة والشعب.

ونريد فى مصر فى الوقت الراهن إعلاماً موضوعياً يعرض ما لجهاز الشرطة وما عليه، يقف موقف المحايد حتى تعود الشرطة بشكل جديد تقوم فيه بتنفيذ أحكام القانون من غير تجاوز أو استغلال للسلطة، فالإعلام له دوراً كبير فى تلك العودة فى وقت قصير فلا شك أن العلاقة بين الشرطة والشعب لها أثر كبير فى استقرار المجتمع، فإذا شابه هذه العلاقة ثمة تؤثر سينعكس الأمر بالسلب على المجتمع كما هو الحال الآن فى جمهورية مصر العربية، لذا يجب دعم هذه العلاقة والعمل الدائم على تقوية أوصال هذه العلاقة حتى يستقر المجتمع بأكمله وتستقر هيبة الدولة، فأجهزة الأمن باعتبارها جزءاً من السلطة التنفيذية تمثل أهم أداة من أدوات الدولة فى فرض سيادة القانون وحفظ الأمن العام والنظام، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن صورة الحكومة تهتز وثقة الجماهير بها تضعف إذا اضطرب الأمن واختل النظام على نحو يؤدى فى نهاية الأمر إلى عدم استقرار المجتمع على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ويستخلص من أحداث ثورة ٢٥ يناير [١] أن أداء جهاز الشرطة كان يحمل في داخله أسباب انهياره، ولكن الإنصاف والموضوعية يفرضان علينا ألا نُحَمِّل مسئولية انهيار جهاز الشرطة على القائمين عليه وحدهم، وإنما يرجع ذلك إلى طبيعة النظام السائد والذي كان استبداديًا تحكمه نظرة استعلائية احتكارية انعكست بدورها على كافة مؤسسات الدولة التي كانت تهدف إلى حماية النظام ورأس الدولة وإرضاء الحاكم على حساب المحكوم؛ الأمر الذي يُظهر أهمية سرعة إنفاذ سبل إعادة البناء والإصلاح بنظرة كلية للنظام الحاكم بكافة مؤسساته وأدواته، بالإضافة إلى ضرورة الاستعانة في إنفاذ الإصلاح بقيادات شرطية من الشرفاء، المؤمنين بالرسالة السامية والمكلفين بتحقيقها، والقادرين على تنفيذها مهما كانت التبعات، على أن يكون العدل هو ميزان تلك السياسات والممارسات، ولعل مقولة الإمام ابن القيم رَحِمَهُ الله في هذا المقام خير .

(١) عن مقال للمستشار د.محمد صلاح رجب منشور على النت – بتصرف

ختام، ومفادها: إن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه؛ ليقوم الناس بالقسط، وهو الأساس الذي قام عليه ملكوت السماوات والأرض، فأينما كان العدل، فثم شرع الله ودينه، وإن لم ينزل به وحي، أو ينطق به رسول.

كيف يمكن إصلاح الجهاز الأمنى ؟

وُظفت المؤسسة الأمنية فى مصر لحماية النظام واستمراره، ثم جاء زلزال الثورة يوم عيد الشرطة المصرية، وبدأت مطالبات الجماهيرلتغيير نهج الشرطة وقيمها وآدابها وأسلوبها وسياساتها وسوف نعرض لمستويين ،مستوى الرؤية الإستراتيجية للإصلاح الأمنى ، ومستوى ثلاثة مسارات تفصيلية للإصلاح
المستوى الأول: الملامح العامة لإصلاح القطاع الأمني.
المستوى الثانى :
أولاً: مسار الإصلاح الدستورى والقانونى.
ثانياً: مسار الإصلاح الإدارى والوظيفى.
ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة فى العمل الشرطى.

أصبح الأمن أساس التنمية الفعالة والمستدامة ولتحقيق هذه الوظيفة لابد من توفر الكوادر المدربة القادرة على أن تعمل فى إطار مؤسسى ووفق المعايير التى حددها القانون كما أن سوء إدارة القطاعات الأمنية يؤدى إلى عدم قدرة الحكومة على ضمان الأمن لمواطنيها وخسارة مؤسسات الدولة لسلطاتها ونتيجة لذلك قد يسعى المواطنون إلى الحصول على الأمن بطرق مختلفة تكون فى معظمها غير قانونية ومقوضة لهيبة الدولة، كما ينتج عن غياب دور الدولة فى القطاع الأمنى انتشار الأسلحة فى المجتمع مما يزيد معدلات الجريمة فيه وفى كل الاحوال لاينتظر من نظام لا يشعر فيه الفرد بالأمن أو لا تستطيع الحكومة انفاذ القانون وحماية الوطن والمواطن أن يكون نظاماً داعماً للديمقراطية وحقوق الانسان، كما لا يتصور أن تجرى فيه إجراءات مستنده الى مبدأ الشفافية أو مراقبة المجتمع المدنى، ويعتبر العامل الاقتصادي عاملا شديد الصلة بالأمن فلا إنتاج ولا تنمية دون أمن.

إن الإصلاح الأمنى يبدأ فى معظم الحالات بتقييم أداء قطاع الأمن ومراجعة السياسة الأمنية المطبّقة فى الدولة المعنية ويتيح هذا الأمر مقارنة الاحتياجات الأمنية التى يفرضها المواطنون فى الدولة مع الإمكانيات الأمنية المتوفرة وقد تُفصح المراجعة الأمنية التى يتم إعدادها عن ضرورة إعداد وثائق حول السياسات الأمنية، أو توضيح الإطار القانونى الناظم لقطاع الأمن وتعزيزه، أو الارتقاء بمستوى عمل مؤسسات الرقابة أو إنفاذ إجراءات التغيير داخل القوات الأمنية وتستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تقوم بإسهامات هامة فى توطيد مبدأ الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن؛ حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تراقب أداء الحكومات وتنفيذ السياسات الأمنية ومدى مراعاة حقوق الإنسان فى بلادها كما تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن توفر الخبرات والمعارف ووجهات النظر المستقلة وفضلاً عن ذلك، تساعد مؤسسات المجتمع المدنى التى تمثل مصالح المجتمعات المحلية والجماعات التى تضم أفراداً يتبنّون آراءها فى الإفصاح عن الاحتياجات الأمنية التى يتعين توفيرها للأطراف المهمّشة وفى هذا السياق، تكفل مؤسسات المجتمع المدنى إعداد سياسات أمنية شاملة، تمثل شرطاً لا غنى عنه لتحقّق الصفة الشرعية لإجراءات الإصلاح الأمنى واستدامتها.
إن القطاع الأمنى الذى يعمل بطريقة فعالة ووفق آليات معينة تدعم معايير الجودة فى إطار من المؤسسية والشفافية والمراقبة والتعاون الاجتماعى، يساعد على تحقيق الامن والامان فى المجتمع ويشكل عاملا محفزاً للانتاج والتنمية، ويشجع الاستثمار فى المجتمع وبذلك يساهم فى رفع معدلات الدخل القومي ويقلل من الجريمة ويدفع الى المزيد من الاصلاحات السياسية.
ويمكن الحديث عن تبلور ثلاث نماذج رئيسية تدفع باتجاه ضرورة إصلاح القطاعات الأمنية على المستوى الدولي على النحو التالي:

١- فى أعقاب النزاعات المسلحة: فى هذه الحالة تكون البنية الامنية للدولة فى حالة تدمير شامل، كما تكون المؤسسات السياسية غير موجودة أو غير فاعلة وتكون الحالة الأمنية فى المجتمع متدهورة للغاية من جراء النزاعات، وفى هذه الحالة تكون عملية الاصلاح الأمني أقرب الى عملية إعادة البناء الامني ويكون

هدفها تفكيك سيطرة الدولة على استخدام العنف وبناء هيكل أمني متسق مع متطلبات المرحلة.

٢- فى إطار عملية التحول الديمقراطى: تكون الدولة على حافة الانتقال من نظام سياسى الى نظام سياسى جديد برؤى جديدة ومتطلبات جديدة، ومن ثم تكون هناك حاجة الى تطوير الأداء الأمنى للقطاعات الشرطية ليكون داعما لهذا الانتقال ويكون الاصلاح الأمنى فى هذا السياق محاولة لضبط هيكل القطاعات ومنها مثلا: حل القطاعات الشرطية غير القانونية كالجيش الموازى،ويكون هدف عملية ضبط هيكل القطاعات الأمنية تقديم مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان إلى القطاعات الأمنية والشرطية.

٣- فى الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة: وتكون الدولة فى هذه الحالة فى حاجة الى فرض قيم العدالة واعلاء دولة القانون والتركيز على قيم المواطنة، وتكون عملية الاصلاح الأمنى فى هذا السياق أشبه بعملية إعادة التوجية ، بإدخال عدد من المصطلحات الخاصة بمعايير العمل الشرطى والكفاءة والمحاسبة على أساس الصلاحيات الممنوحة التي من شأنها أن ترفع كفاءة القطاعات الأمنية.

مبادئ عملية إصلاح القطاعات الأمنية:

توجد مجموعة من المبادىء التي تؤخذ في الاعتبار عند البدء فى عملية الاصلاح الأمنى، وهى كالتالى:

١- بناء إطار قانوني ودستوري قوي يوضح مهام وصلاحيات القطاعات الأمنية والشرطية.

٢- حشد الطاقات والامكانات الشرطية والأمنية.

٣- تحديد الفاعليين فى منظومة الأمن والشرطة.

٤- دعم التوجه نحو مفهوم الشرطة الاجتماعية.

٥- تفعيل معايير الجودة الشاملة على القطاعات الأمنية.

٦- تغيير عقيدة الشرطة ليكون محورها حماية المواطنين دون تفرقة أو تمييز.

٧-وضع بروتوكول تفاهم بين القطاعات الشرطية والهيئات القضائية .

٨- تعاون مؤسسات المجتمع المدنى مع القطاعات الشرطية والعكس .
٩-شراكة المجتمع والقطاع الخاص مع القطاعات الأمنية والشرطية في تحقيق الأمن.

العوامل الداخلية المؤثرة على عملية الإصلاح الأمنى:

١- العوامل السياسية: إن التوجه السياسى هو الذي يحدد الحوار الاجتماعى حول الأولويات الأمنية، وغالبا ما تكون الارادة السياسية غير قادرة على تفعيل الاجراءات السليمة، وقد لا تعلمها فقد تحدث ردة أو تأخير نظراً لغياب استراتيجيات الحكم الرشيد ولكى ينجح الاصلاح لابد من حدوث تكاتف بين مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العامة والمواطنين حتى تسرع من فترة الحوار المجتمعي حول الأولويات الأمنية، وتشكل إرادة سياسية تدعم تطبيق هذه الأولويات .

١- العوامل الاقتصادية: تتعلق بالتوزيع المتعقل للموارد الاقتصادية الموجودة فى الدولة، وتتميز الدول النامية بأنها تمر بحالة من النقاهة الاقتصادية، وعملية الاصلاح الأمنى قد تحتاج تخصيصاً للموارد من نوع آخر مما قد يجعل عملية الاصلاح الأمنى بطيئة من جهه فضلا عن أن هذه الدول قد تقبل برامج عدد من الجهات المانحة وترضى بشروطهما حتى تقلل من الجانب المتعلق بتخصيص الموارد من جهة ثانية.

٣- العوامل الاجتماعية: وهذا البعد هو الضامن لتحقيق الاصلاح الأمنى حيث أن المواطن هو الهدف من هذه العملية، ولا بد أن يشعر هو أولا بنتائجها، ومن هنا كان واجباً أن ينتقل المجتمع من منظور أمن الدولة الذى يهدف لتحقيق الأمن للسلطة القائمة إلى أمن المواطن الذي يتعلق بالسلامة الداخلية للأفراد والمواطنين، وهنا لابد أن يعيد المجتمع النظر فى المجموعات القمعية التى تنتمى الى فلسفة أمن السلطة وتحل أو تنقل تبعيتها ووظيفتها الى الجيش وهكذا يصبح المواطن في قلب السياسة الأمنية للشرطة.

٤- العوامل المؤسسية: وهي كل ما يتعلق بالبنية الهيكلية والقانونية للقطاعات

الأمنية والشرطية، فلابد أن تكون مبنية على الفصل بين القطاعات وتحديد الاخصاصات ونطاق الصلاحيات حتى يمكن تحقيق المساءلة وتطبيق معايير الكفاءة على الأداء الشرطى ومن المعروف أن الدول النامية تشهد درجة من التداخل فى الاختصاصات والتبعيات الادارية وكذلك الصلاحيات وهذا يتطلب من المشرع أن يضع حدودا قانونية ودستورية بين ما هو أمنى شرطى، وأمنى عسكرى حتى لا يحدث نوع من الاشتباك بين الاختصاصات فلابد أن تكون البنية المؤسسية للشرطة بنية مدنية عكس المؤسسات العسكرية وهذا ما يجب أن ينص عليه الدستور والقانون.

وهذه الأبعاد قد تسهم إلى حد كبير فى رسم تصور عام عن الإمكانيات الكامنة التى تضمن تفعيل الاصلاح الأمنى والشرطى فى المجتمعات النامية على اختلافها من خلال التعرف على طبيعة المشاكل التى تواجه الدولة، إلا أن البعد المجتمعى يعتبر من أهم الأبعاد التى قد تمنع وتعوق عملية الاصلاح الأمنى وخاصة إذا كانت الحالة الاجتماعية توصف على أنها صراعية، فعلى سبيل المثال ليس من المنطقى أن تشرع دولة فى حالة حرب فى تبنى الاصلاح الأمنى والشرطى حيث أن كافة الأبعاد التى من شأنها أن تلعب دوراً في دعم هذا التوجه ستكون غير متكاملة مما سيعرض العملية برمتها للفشل.

جهود وزارة الداخلية للإصلاح منذ الثورة:

فى استطلاع للرأى صدر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى ٢٥ يناير ٢٠١٢م عن أسباب قيام الثورة رأى ٨٢% أن قمع الشرطة كان أحد أهم أسباب قيام الثورة ,فى استطلاع قام به مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى شهر أغسطس ٢٠١١م حظى جهاز الشرطة بأدنى مستوى من رضاء المواطنين حيث توقف مستوى الرضاء عن الداخلية عند ٤٣ % وأوصى تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة لرئيس الوزراء السابق الفريق أحمد شفيق برئاسة المستشار عادل قورة عن أحداث الثورة ٢٥ يناير بإعادة هيكلة الجهاز وتحديثه كما أن تقرير لجنة تقصى الحقائق التابع للمجلس القومى لحقوق الانسان انتقد بقاء الوزير في السلطة من ١٩٩٧م وحمله مسئولية الفوضي والقتل وصدر في ١

فبراير ٢٠١١ قرار وزارى من وزير الداخلية بتغيير شعار الشرطة الذى يقول الشعب والشرطة فى خدمة الوطن ليحل محله الشعار السابق الشرطة فى خدمة الشعب وقد كان حريا بالوزارة وقادتها أن يبدأوا مرحلة جديدة فى تاريخ مصر وتاريخ الوزارة تقتضي عمليات تطوير وإصلاح جذري إداري ووظيفي من الداخل.

فى مارس ٢٠١١ أكد وزير الداخلية الأسبق اللواء محمود وجدى أنه كان قد أمر بالقيام بدراسة عاجلة لإعادة هيكلة جهاز أمن الدولة وتحديد اختصاصاته وأهدافه وآليات العمل بداخله، وفقا لما شهدته البلاد من متغيرات فى المرحلة الماضية، وأن إعادة هيكلة الجهاز تستهدف إحداث تغيير جذرى فى الأهداف والسياسات والاختصاصات بما يحقق المساهمة فى تحقيق الأمن القومى للحفاظ على سلامة الشعب والتأكيد على ضمانات المساواة بين جميع المواطنين لكن لم يتغير شىء إلا بتحرك الجماهير نحو المقرات التي كانت رمزاً لقمعهم وقهرهم وسحقهم .

وفى ١٥ مارس أصدر وزير الداخلية قرارًا بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه فى جميع محافظات الجمهورية وأصدر قراراً بإنشاء جهاز أمنى جديد تحت اسم قطاع الأمن الوطنى يختص بالحفاظ على الأمن الوطنى ومكافحة الإرهاب ولم نعرف حتى الآن من اختصاصاته سوى هاتين الجملتين، لكن الكثيرين يؤكدون على أن التغيير لم يطل سوى الإسم وحسبو فى ٢٤ مارس ٢٠١١ أصدر وزير الداخلية قراراته بتعديل قانون الشرطة وتعديل القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة الشرطة و فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١١ أصدرت وزارة الداخلية مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطى تناولت رسالة، وأهداف، وواجبات وحقوق العمل الشرطى المصرى وأكد مدير إدارة الاتصال مع منظمات المجتمع المدنى والإعلام أن عقيدة وزارة الداخلية اختلفت بعد الثورة، وأن هناك جهوداً مبذولة من أجل إصلاح وزارة الداخلية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، الى جانب وجود أهمية فى التعاون المشترك والتواصل الإيجابى بين إدارة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وأضاف أن فكرة إعداد مدونة قواعد سلوك

وأخلاقيات للشرطة جيدة، وجاءت تأكيدا على توجهات الوزارة نحو الإصلاح والتطوير وفى ٢٠ فبراير ٢٠١٢م أكد اللواء محمد ابراهيم وزير الداخلية أنه تم تشكيل لجنة شرطية من داخل وزارة الداخلية برئاسة مساعد أول الوزير رئيس المجلس الأعلى للشرطة، لإعداد مشروع هيكلة الوزارة بما يتلاءم مع دور الرسالة الأمنية الحالية، أما ما نشر فى وسائل الإعلام عن وجود دراسات لإعادة الهيكلة تمت خارج الوزارة، فقد أكد أنه لا علم له بها على الإطلاق، وأشار أنه لا توجد أى قوائم تم إرسالها بأسماء ضباط أو غيره، وأن الإجراءات الأمنية فيما يخص إعادة الهيكلة تجرى حاليًا من داخل اللجنة الشرطية المشكلة لذلك .
ورغم الجهود الأمنية لوزارة الداخلية –فيما بعد الثورة – مما تعلنه الإدارة العامة للإعلام والعلاقات إلا أن بعض الأمور لا تزال على علاتها، ولا تزال المظاهرات بين العاملين فى المؤسسة قائمة، ولا يزال المراقبون يرون أنه لم يتغير شىء فيها، ولاتزال المؤسسة الأمنية أشبه بالصندوق المغلق الذي لا نعرف مم يتكون؟وكيف تعمل وحداته الداخلية؟

إن أهم الاقتراحات الهادفة للتطوير والإصلاح الإداري والوظيفي في عمل الجهاز الأمنى يتمثل فى الآتى-:

- طوير منصب وزير الداخلية .
- إصلاح المجلس الأعلي للشرطة أو الغاءه:
- تقليص حجم المؤسسة الأمنية بما يخدم عملها .
- فصل عدد من الإدارات ليست الداخلية صاحبة اختصاص أصيل فيها
- اعتماد معايير جديدة فى الوزارة للترقى والتصعيد بخلاف معايير الأقدمية .
- تفعيل النادي العام لضباط الشرطة بحيث يكون له دور تنموى وتطويرى وخدمى للعاملين في الجهاز، وأن يكون مجلس إدارته بالإنتخاب الحر المباشر من بين أعضاءه .
- تغيير عملية تلقى البلاغات والشكاوى والمقترحات فى الوزارة بالكامل
- تحديث أقسام الشرطة فهناك عددمن الأفكار بخصوص تطوير أقسام الشرطة

منها مثلا :

- تعين خريجى كلية الحقوق للعمل فيها بعد تدريبهم لمدة ٦ شهور.
- وجود ممثل عن جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى.
- وجود كاميرات مراقبة داخل القسم ومرتبطة بغرفة عمليات في المديرية يكون مسئولاً عنها أحد العاملين فى منظمات حقوق الإنسان.
- تعليق مدونة سلوك العمل الشرطي مع مجموعة من حقوق المواطن والشرطة وواجباتهم بأقسام الشرطة.
- تحديث الأقسام تكنولوجيا وفنياً.

الوضوح ونشر التقارير الأمنية .

التحديث التكنولوجى والإلكترونى للمؤسسة .

إعادة توزيع أجور العاملين فى الشرطة .

تطوير أكاديمية الشرطة ومناهجها .

إمداد الشرطة بمجندين من القوات المسلحة من حملة المؤهلات المتوسطة للخدمة بالعمل الشرطى .

إنشاء الشرطة الشعبية .

استحداث وظيفة ضابط محقق بأقسام الشرطة .

* * *

المراجع

١- الثورات غير العنيفة: المقاومة المدنية في القرن الواحد والعشرين لشارون نبستاد ؟

٢- تساؤلات حول الثورة – أسامة عبد الرحمن

٣- العديد من الصحف المصرية والعالمية

٤- العديد من المواقع الاليكترونية

٥- آفاق التحضر العربي –علي فاعور

٦- العرب وتحديات النظام العالمي- محمد الأطراش وآخرون.

٧- الأمن الغذائي للوطن العربي – محمد السيد عبد السلام.

٨- الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه- منصور الراوي ٠

٩- الأمن الغذائي في البلدان العربية – محمود علاية وآخرون٠

١٠- بصائر في زمن الفتنة- د.خالد بن سعد الخثلان.الطبعة الأولى.

١١- تشريح الثورة- كرين برينتن ٠

١٢- عشرة أيام هزت العالم –جون ريد.

١٣- من الديكتاتورية إلى الديمقراطية- جين شارب ٠

١٤- ثورات ملهوفة – د ٠محمد أحمد النابلسى٠

١٥- صدمة الثورات العربية- ماتيوه جيدير ٠